

## إفراج عن ناشطين بارزين في الحراك للتخفيف من الاحتقان في الجزائر

عبدالمجيد تبون يوظف رمزية ذكرى استقلال البلاد لبعث رسائل تهدئة



فتح الرئيس الجزائري الباب أمام إفراج نسبي للأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد بإعلان عن عفو رئاسي شمل عددا من سجناء الرأي إلى جانب الإفراج المؤقت عن ناشطين بارزين في الحراك الشعبي، في أول بادرة له منذ انتخابه رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي.

صابر بليدي

الجزائر - قرر القضاء الجزائري، الخميس، الإفراج المؤقت عن ناشطين بارزين في الحراك الشعبي من بينهم كريم طابو والبربري، بعدما بوراوي، إلى جانب الناشطين السياسيين سميير بلعربي وسليمان محيطوش، لينضافوا إلى آخرين تم إطلاق سراحهم نهائيا.

وذكر مصدر حقوقي، لـ"العرب"، أن قرار العفو الذي تراوح بين العفو النهائي والإفراج المؤقت يعود إلى أن المشمولين بالعفو كانوا يقضون عقوباتهم بعد صدور أحكام نهائية في حقهم، أما المفرج عنهم مؤقتا فقضائهم في طور الاستئناف للأحكام الابتدائية.

وتزامن قرار الرئيس عبدالمجيد تبون مع إحياء الذكرى السنوية لاستقلال البلاد (في الخامس من يوليو)، ليكون بذلك أول بادرة منه تجاه نشطاء الحراك الشعبي منذ انتخابه رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي على أمل أن تفتح الخطوة مجالا للتقارب بين السلطة والحراك الشعبي، الذي علق احتجاجاته السياسية منذ منتصف مارس الماضي بسبب وباء كورونا.

ويأتي قرار الإفراج، الذي شكل أحد المطالب المرفوعة من طرف عدة جهات سياسية ومستقلة للتخفيف من حالة الاحتقان، في أجواء من التوتر السياسي في البلاد بسبب القبضة الأمنية للسلطة تجاه الناشطين المعارضين، حيث تم اعتقال العشرات منهم بحسب تنسيقية الدفاع عن معتقلي الرأي، وانتقل عشرات الأضواء والمتعاطفين مع الناشط المعارض

## اليونان وليبيا تدرسان ترسيم الحدود البحرية

طرابلس - تعيش العلاقات بين سلطات شرق ليبيا واليونان زخما لمواجهة التحديات المشتركة والمتصلة في الانتهاكات التركية التي تستهدف أمن كل من ليبيا واليونان وكل المنطقة، ومن المنتظر أن يتوج هذا الزخم في الفترة القادمة بتوقيع اتفاق يتعلق بترسيم الحدود بين الحكومة الليبية المؤقتة ومقرها البيضاء (شرق ليبيا) واليونان لحماية مصالح كلا البلدين في خطوة يبدو أنها تأتي ردا على اتفاقية ترسيم الحدود التي وقعتها حكومة الوفاق التي تعمل من العاصمة طرابلس مع تركيا.

وأعلن وزير الخارجية في الحكومة الليبية المؤقتة عبدالمجيد الحويج، لقناة "سكاي نيوز عربية" مساء الأربعاء، عن وجود اتفاق مع اليونان يتعلق بدراسة إعادة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

وذكر بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب أن اللقاء بين عقيلة صالح ونددياس تطرق إلى مبادرة رئيس البرلمان بشأن تشكيل مجلس رئاسي جديد من رئيس ونائبين من أقاليم ليبيا التاريخية الثلاثة، ورحب وزير الخارجية اليوناني بمبادرة رئيس مجلس النواب الليبي.

وأعلن ندياس، وفق البيان، بذل اليونان مساعي من أجل الدفع باتجاه البدء الفعلي في تنفيذ مبادرة القاهرة، مشددا على حق ليبيا في الدفاع عن نفسها ضد أي غزو يستهدف أرضها وسيادتها.

كما حمل وزير الخارجية اليوناني تركيا مسؤولية نقل المرتزقة من سوريا وانتهاك الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى ليبيا. وقال "خروج القوات الأجنبية من ليبيا شرط أساسي للوصول للسلام والاستقرار".

ولفت ندياس إلى أن الموقف المبدي لليونان في الخلاف مع تركيا يرتكز على كون القانون الدولي وقانون البحار الدولي هما السبيل الوحيد لحل الخلافات وتحديد المناطق البحرية في البحر المتوسط، منتقدا الاتفاق الذي وقعه السراج مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

وتعتبر أثينا أن توقيع أنقرة لاتفاقية تقسيم مناطق النفوذ والمصالح مع حكومة طرابلس انتهاكا لمصالحها في البحر المتوسط.

ومع ليبيا واليونان، يعد العيب التركي تهديدا للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وهو ما يشغله التوتر الفرنسي التركي الذي ازدادت حدته مع تلويع أنقرة بإشغال حرب وسط ليبيا بهدف السيطرة على سررت والموارد النفطية.

وأكد الحويج أن الاتفاق بين حكومة الوفاق وأنقرة يفتقر إلى الغطاء القانوني على اعتبار أن حكومة فايز السراج غير شرعية وبالتالي لا تملك الصلاحيات اللازمة لتوقيع اتفاقيات باسم ليبيا مع دول أخرى.

وانتهت صلاحية حكومة الوفاق بعد مرور عام على توقيع الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية نهاية العام 2015، حيث نص هذا الاتفاق على فترة سنة قسّم فيها السلطات بين المجلس الأعلى للدولة وحكومة الوفاق اللذين يعملان من طرابلس والبرلمان الذي يتخذ من مدينة طبرق في الشرق مقرا له.

وقال الحويج "نواجه تحديات مشتركة مع اليونان تتمثل في العدوان التركي وإرسالها (أنقرة) المرتزقة وتهديدها لأمن دول الجوار".

وأدى وزير الخارجية اليوناني نيكوس ندياس زيارة إلى ليبيا الأربعاء، تضمنت محطتين هما بنغازي وطبرق وكلاهما في الشرق، حيث التقى

العلاقات بين سلطات شرق ليبيا وأثينا تشهد زخما لمواجهة الانتهاكات التركية التي تستهدف أمن ليبيا واليونان وكل المنطقة

### احتفاء برموز الحراك

تهدة ففتح المجال الإعلامي وتحريره من قبضة السلطة، وإطلاق سراح المساجين السياسيين، ورفع القيود الأمنية عن التظاهر السلمي قبل فتح حوار سياسي شامل. ويعد طابو وبلعربي وبوراوي من أبرز ناشطي الحراك الشعبي، وتحول سجنهم إلى قضية حقوقية تعدت حدود البلاد حيث اهتمت بها العديد من المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية لاسيما مع النقاش حول ضغط السلطة على جهاز القضاء، حيث سبق لطابو أن أخلي سبيله لكن في اليوم التالي تمت إعادة اعتقاله وتوجيه تهم جديدة له.

وصرح المحامي والحقوقي، عبدالغني بادي، أنه "تم قبول طلب الإفراج المؤقت على كريم طابو، وليس قبول النزاع العارض، وأن المشكلة في تنفيذ القرار"، وهو تلميح مبطن إلى خضوع القضاء للإملاء الخارجية لأن القبول بالنزاع العارض هو إدانة للجهاز نفسه. ورحبت منظمات حقوقية بقرار الإفراج عن المعتقلين واعتبرتها خطوة إيجابية، لكنها غير كافية لتحقيق شروط التهدة السياسية في البلاد.

فرصاوي على ضرورة "التمسك بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي واعتبار حرية السجناء قضية جزئية لا غير، لأن الهدف المنشود هو تحقيق التغيير السياسي الشامل في البلاد". وسبق لحزب الجيل الجديد المعارض أن أعلن منذ أسابيع عن "قرب إطلاق سراح طابو وبلعربي، بعدما توجه رئيس الحزب جباللي سفيان بطلب في هذا الشأن للرئيس تبون خلال لقاء جمعها في (مقر) رئاسة الجمهورية في إطار الاتصالات التي فتحتها السلطة مع قوى سياسية وشخصيات مستقلة".

وأكد الحزب حينها أن "رئيس الجمهورية ينتظر الإجراءات القانونية لإصدار القرار". لكن الظاهر أن تبون يريد توظيف رمزية ذكرى استقلال البلاد للقيام بخطوة من أجل تحقيق التهدة السياسية في البلاد، في انتظار القيام بخطوات أخرى، بحسب ناشطين تجمعوا أمام سجن القلعة في انتظار خروج كريم طابو. وكانت قوى سياسية وشخصيات مستقلة على غرار رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور، وما يعرف بـ"مجموعة 20"، قد طالبوا بتبون بالقيام بخطوات

كريم طابو، الخميس، إلى سجن القلعة بالقرب من العاصمة لانتظار خروجه من السجن وردد هؤلاء شعارات مناهضة للسلطة.

### قرار الإفراج عن الناشطين يأتي في أجواء من التوتر السياسي بسبب القبضة الأمنية تجاه المعارضين

وكان الرئيس تبون قد أصدر، منذ وصوله إلى قصر المرادية، قرارات عفو عديدة شملت المئات من سجناء الحق العام لكنها استثنيت من يطلق عليهم بتسمية "سجناء الرأي"، مما زاد حينها من حالة الاحتقان السياسي بالبلاد، لاسيما في ظل تشديد القبضة الأمنية. وكان سجناء سابقون، على غرار رئيس جمعية "زاج" المعارضة عبدالوهاب فرصاوي، قد حذروا عند إطلاق سراحه خلال الأسابيع الماضية من "الاحتفاء بالعفو فقط عن المساجين"، وشدد

## احتقان متصاعد جنوب تونس إثر رفض المحتجين «مسكنات» الحكومة

قد دخل في إضراب جوع وحشي. ويؤكد المعتصمون تمسكهم بتنفيذ اتفاق الكامور الموقع في 16 يونيو 2017، والذي ينص بالخصوص على رصد تمويلات للاستثمار وتقليص البطالة.

حرق إطارات مطاطية وعلق للطرقات على خلفية مهادمة قوات الأمن لخيام المعتصمين بهدف إزالتها. وتم إيقاف عدد من المحتجين من بينهم الناطق الرسمي باسم الاعتصام طارق الحداد الذي كان

لإظهار جديتها في إقرار مقاربات وبرامج تنمية واضحة، حيث يعتبر هؤلاء أن هذا الملف كان يمكن أن يكون بمثابة "المنقذ" للحكومة الفخاخ التي تتعرض للتشتيت والانتقادات.

ويهدد غياب جدية السلطات في التنفيذ الفعلي لاتفاق الكامور بتخلى الاحتجاجات عن طابعها السلمي والتصعيد نحو العنف، في ظل مواصلة أهل القرار الهروب إلى الأسماء وإقرار حلول ترقيعية جوفاء أمام تردي الأوضاع في تطاوين ونفاذ صبر المعتصمين والمطالبين بالتنمية والتشغيل منذ ثلاث سنوات.

وقال النائب البشير الخلفي، في كلمة وجهها إلى رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان، "لقد فقدنا الثقة.. لقد خذلت الحكومة أهالي المنطقة مرة أخرى ولم يتم استيعاب الدرس للأسف".

وأكد أن "الجميع كان ينتظر من الاجتماع الوزاري أن يخفف احتقان أهالي تطاوين ولكن القرارات المتخذة ليست أكثر من ضحك على الذقون، وهي بمثابة المهزلة".

وتوقع الخلفي أن يؤدي الغضب من القرارات الجديدة إلى تصعيد الاحتقان في تطاوين محذرا الحكومة من تبعات ذلك، كما شدد على ضرورة تدارك الوضع بسرعة قبل أن يتطور بشكل سلبي.

وسبق أن لجأت الحكومة التونسية إلى المعالجة الأمنية لإنهاء اعتصام الكامور، وهو ما فاقم حالة الغضب والاحتقان. ووفق أرقام رسمية، تساهم حقول تطاوين بنحو 40 في المئة من إنتاج تونس من النفط، وبحوالي 20 في المئة من إنتاج الغاز.

والأسبوع الماضي، شهدت الولاية حالة من الاحتقان رافقتها عمليات

البنك التونسي للتضامن إلى التسريع في تحويل اعتماد إضافي قدره 1.2 مليون دينار (ما يعادل 400 ألف دولار) لتستفيد منها جمعيات محلية توفر القروض الصغرى في إطار برنامج المسؤولية المجتمعية للشركات.



ضو الفول

سندخل في احتجاجات وإضراب عام إلى حين تنفيذ بنود الاتفاق

ولاقت القرارات المبنية عن المجلس الوزاري المنعد استياء كبيرا في صفوف المعتصمين.

ويرى المحتجون أنه في الوقت الذي كان يفترض أن تنكب الحكومة على إيجاد حلول جديّة للوضع السوء في تطاوين وتنفيذ القرارات المتفق عليها نسجت على منوال حكومة يوسف الشاهد، حيث تنكرت لمطالب الأهالي والمعتصمين معتمدة أسلوب نر الرماد في العيون.

وأكد عضو تنسيقية اعتصام الكامور ضو الفول، لـ"العرب"، رفض المحتجين القطعي للقرارات الحكومية معتبرا أنها "لا تفي بالعرض". وأكد "سندخل في حركات احتجاجية بداية من الجمعة، ثم تنفيذ إضراب عام إلى حين تنفيذ بنود الاتفاق".

وقال الغول إن "القرارات كانت بمثابة الصدمة، فهي لم تمثل إلا 10 في المئة من مطالب المعتصمين، وهذا دليل على سياسة المماطلة التي تنتهجها الحكومة".

ويرى مراقبون أن حكومة إلياس الفخفاخ لم توظف ملف الكامور، رغم ثقل حجمه وحساسيته منذ العام 2017،

أبرزها توظيف ما يقارب ألفين من شباب المنطقة في الشركات البترولية وشركات أخرى وتخصيص دعم مالي يقدر بنحو 80 مليون دينار (ما يعادل 27.92 مليون دولار) لصندوق التنمية الخاص بتطاوين.

وأضاف الحداد أن المعتصمين قرروا تصعيد احتجاجهم بهدف الضغط على الحكومة وعلى الشركات الموجودة بالمنطقة لتنفيذ ما جاء في اتفاق الكامور. وأصدر الاجتماع الوزاري المضيئ جملة من القرارات تتعلق بالوضع التنموي في تطاوين، من بينها: توظيف 500 شخص قبل نهاية العام الحالي، ورفع العراقيل المتعلقة بصندوق التنمية وحل إشكالية الحصول على التمويل البنكي للمشاريع وتيسير الإجراءات.

كما أقر الاجتماع الوزاري الإطلاق فورا بإنجاز 60 مشروعا، تحصل أصحابها في السابق على الموافقة وينتظرون بدء التنفيذ، إلى جانب دعوة

ويعكس الاحتقان المتصاعد في المنطقة ضعف الخطاب السياسي لاحتواء الأزمة التي لم توظفها الحكومة كنقطة إيجابية لتخفيف الضغط عليها. وأكد الناطق الرسمي لاعتصام الكامور طارق الحداد، في تصريح لإذاعة محلية، رفض المحتجين مخرجات الاجتماع الوزاري الخاص بتطاوين واعتبر أن قراراته لا تتعلق بانفاق الكامور إذ لم يتم التطرق إلى عدة نقاط

خالد هدوي

تونس - خلفت قرارات الاجتماع الوزاري في ما يتعلق بالتنمية في تطاوين بالجنوب التونسي، استياء كبيرا في المنطقة الغنية بالنفط والتي تشهد اعتصاما متواصلا في الكامور وهو ما ينذر بتصعيد الاحتقان ليتخذ شكلا أكثر حدة، حيث اتهم المحتجون الحكومة بالاستمرار في سياسة التلكؤ والمماطلة تجاه مطالبهم.

ويجسد الاحتقان المتصاعد في المنطقة ضعف الخطاب السياسي لاحتواء الأزمة التي لم توظفها الحكومة كنقطة إيجابية لتخفيف الضغط عليها. وأكد الناطق الرسمي لاعتصام الكامور طارق الحداد، في تصريح لإذاعة محلية، رفض المحتجين مخرجات الاجتماع الوزاري الخاص بتطاوين واعتبر أن قراراته لا تتعلق بانفاق الكامور إذ لم يتم التطرق إلى عدة نقاط



التمسك بالمطالب حتى الرمق الأخير

## وزير الخارجية التونسي: الرئيس هو من يحدد السياسة الخارجية للدولة

وتدخلات في ليبيا. وجدد الري دعوة تونس إلى "حل سياسي ليبي ليبي" ورفضها كل التدخلات الخارجية في البلد الجار.

وكان الغنوشي، في تسريب نشرته إذاعة موزايك المحلية الخاصة، قد تلتزم بالدبلوماسية التونسية باحترام القانون الدولي ودور المنظمة الأممية في مساعي التوصل إلى حل ينهي النزاع بين الفرقاء الليبيين، ما يؤكد رفض تونس الثابت والدائم للدخول في لعبة

المساعي التي تضر بالمصالح الليبية والتي أراد الغنوشي إدخالها فيها من خلال محاولة فرض الاصطفاء إلى جانب أنقرة ودعم موقف أردوغان بشأن الحرب في ليبيا.

تونس - أكد وزير الخارجية التونسي نور الدين الري أن موقف بلاده من الملف الليبي واضح ولم يتغير، مشددا على أن "رئيس الجمهورية هو من يحدد السياسة الخارجية للدولة"، في ما يبدو ردا على التصريحات والتكررات الدبلوماسية لرئيس مجلس نواب الشعب راشد الغنوشي والتي قوبلت بحملة انتقادات واسعة على اعتبار أنها تدخل سافر في صلاحيات الرئيس.

وقال وزير الخارجية إن "موقف تونس من الملف الليبي واضح ويرتكز على الشرعية الدولية والقرارات الدولية والاتفاق السياسي المعروف، في علاقة بحكومة الوفاق الليبية والمجلس الأعلى الرئاسي والبرلمان الليبي". وكشف الري، لوكالة الأنباء التونسية، أن تونس تتحرك كعضو غير دائم بمجلس الأمن، بخصوص ملفي الأزمات في ليبيا وفلسطين، وتسعى إلى تفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأن تكون كل المفاوضات تحت غطاء الأمم المتحدة، للابتعاد عن كل التجاذبات